دِرَاسَات عَرَبِيّة وَإِسْلامِيَّة
دورية علمية محكمة

دراسات عربية وإسلامية العدد الخامس (٥) يوليو ٢٠١١م

خالفة الفعل (على)

دراسة تركيبية دلالية

دكتور

محمد علي عبد الوهاب

عضو هيئة التدريس بكلية التربية جامعة بنغازي

مقدمة :

اشتد جدل النحاة العرب وطال نقاشهم في تبيان حقيقة ما كانوا يسمونه [أسماء الأفعال والأصوات] فمنهم من عدها أسماء وهم البصريون ومنهم من عـدها أفعالاً وهم الكوفيون ومنهم من عدها منزلة بين المنزلتين بأنها [أسماء أفعال](١) وراح كل فريق يضع الأدلة والشروح التي توضح رأيه وتنسجم مع حكمه بشكل أرهق اللغة ونحوها إلى أن ضاق البعض مـن القـدماء بهـذه الآراء وكثرتها وتشعبها ؛ لأنها لا تتماشى مع طبيعة استعمال هذه المواد فأعلن أنها قسم رابع من أقسام الكلمة سماه " الخالفة " وهو أبو جعفر أحمد بـن صـابر النحو (٢) متجاوزا بذلك التقسيم الثلاثي الذي دار النحاة في فلكه دون مبـرر ، وهذا الرأي سديد لأن هذه المواد لا ينطبق عليها حد الاسم الذي أخذ به النحاة ولا تقبل علاماته الشكلية لتكون من الأسماء ولا ينطبق عليها حد الفعـل ولا تقبل علاماته لتكون من الأفعال بل لها سمات شكلية ووظيفية تختلـف عـن سمات الأسماء والأفعال .

وأهم ما يميز خالفة الفعل ميزتان :

الأولى : أنها أقوى من الفعل الذي بمعناه فى أداء المعنى وأقدر على إبـرازه كاملا مع المبالغة فيه فالفعل " بَعُدَ " مثلا يفيد مجرد البعـد ولكـن خالفتـه " هيهات " تفيد البعد البعيد أو الشديد لأن معناه الدقيق بَعُدَ جداً (٣).

الثانية : أنها تؤدي المعنى على الوجه السالف مع إيجاز اللفظ واختـصاره لالتزامها في الأغلب صورة واحدة لا تتغير بتغير المفرد أو المثنى أو الجمع أو التذكير أو التأنيث .

وذكر ابن يعيش " أن الغرض منها الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة (٤) " ومن ثم كان استعمال خالفة الفعل – كما يذكر عباس حسن هو الأنسب حـين يقتضي المقام إيجاز اللفظ واختصاره مع وفاء المعنى والمبالغة فيه (٥).

ونظراً للاختلاف في الوضع التقسيمي لأسماء الأفعال وطبيعتها ظهرت وجهة نظر حديثة موسعة لرأي ابن صابر السابق في جعل أسماء الأفعال قسماً رابعاً وهو " الخالفة " ، وهي وجهة نظر الدكتور تمام حسان الذي رأى أن الخالفة هي كل كلمة يطلقها المتكلم للإفصاح عن موقف انفعالي أو تأثري وسمى أسماء الأفعال " خالفة الاخالة " [٦] لذا فهي تتصف بطابع الإفصاح الذاتي عن موقف انفعالي .

وتتناول هذه الدراسة " خالفة الفعل على دراسة تركيبية دلالية " .

ويقصد بخالفة الفعل نائبة الفعل في الدلالة على معناه وعمله ، وقد اختار الباحث " على " لتعدد أنماطها وتنوع دلالاتها على حين أن النحاة جعلوا لها نمطاً واحداً وهو اتصالها بكاف الخطاب ، وجعلوا لها معنى واحداً وهو " الزم " .

وقد عمد الباحث إلى إفرادها وذلك لتنوع ما تتصل به مثل كاف الخطاب وهاء الغيبة وياء المتكلم وأحيانا الاسم الظاهر كما سنرى .

ويتناول الباحث تحليل أنماط خالفة الفعل " على " التركيبية ودلالتها السياقية مستخدماً أدوات المنهج الوصفي التحليلي حيث يصف الظاهرة ويحللها رابطاً ذلك بآراء النحاة القدامى والمحدثين مستشهداً بما ورد من شواهد في القرآن الكريم والحديث الشريف وما ورد عن العرب .

وتتكون هذه الدراسة من مبحثين :

الأول : الدراسة النصية وفيها الأنماط والشواهد .

الثاني : الدراسة التحليلية وفيها تحليل التراكيب ودلالتها .

أولاً : الدراسة النصية

لخالفة الفعل " على " عشرة أنماط وهى :

١ - النمط الأول : على + كاف الخطاب + اسم منصوب

وشواهده :

قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم " (المائدة ١٠٥)

قال صلى الله عليه وسلم لأبى طلحة : " عليك المرأة "

قال حسان بن ثابت :

إذا أردت اللين الأشدا من الرجال فعليك سعدا [٨]

أورد سيبويه " عليك زيداً " أى ائت زيداً [٩]

٢ - النمط الثاني : على + كاف الخطاب + جار ومجرور

وشواهده :

- قوله صلى الله عليه وسلم : " عليك بالصعيد " في التيمم [١٠]
- قوله صلى الله عليه وسلم : " إذا أتيتم الصلاة فعليكم بالسكينة " [١١]
- دعاؤه صلى الله عليه وسلم : " اللهم عليك بقريش " [١٢]
- وقوله يوم بدر : " إذا أكثبوكم فعليكم بالنبل " [١٣]
- وفي حديث الشفاعة : " فيقول الناس : عليكم بآدم " [١٤] وكررت فيه خمس مرات
- قال القطامي :

عليك بالقصد فيما أنت فاعله

إن التخلق يأتي دونه الخلق [١٥]

٣ - النمط الثالث : على + كاف الخطاب + مصدر مؤول .

وشاهده :

قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ (الأنعام ١٥١)

٤- النمط الرابع : على + كاف الخطاب + محذوف

وشاهده :

قوله صلى الله عليه وسلم " عليكم اقتلوها " أي الحية [١٦]

٥- النمط الخامس : الاسم المنصوب + على + كاف الخطاب

وشاهده

قوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ (النساء ٢٤)

٦- النمط السادس : على + هاء الغيبة + جار ومجرور

وشواهده :

قوله صلى الله عليه وسلم للشباب : " ومن لم يستطع فعليه بالصوم " [١٧]

ورد عن العرب مسموعاً : من طلب إدراك غاية فعليه بالسعي الدائب لها [١٨]

٧- النمط السابع : على + هاء الغيبة + مصدر مؤول

وشاهده

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾

فيمن وقف على كلمة " جناح "

٨- النمط الثامن : على + ياء المتكلم + اسم منصوب

وشاهده

على زيداً أى أولنيه حكاه سيبويه [١٩]

٩- النمط التاسع : على + ياء المتكلم + اسم مجرور + اسم منصوب

وشاهده

على عبد الله زيداً حكاه الأخفش عن عرب فصحاء [٢٠]

١٠ – النمط العاشر : على + اسم مجرور + اسم مرفوع وشواهده

قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ ﴾ البقرة: ١٨٤

قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ آل عمران: ٩٧

ثانيا : الدراسة التحليلية

أ- الدراسة التركيبية :

النمط الأول : الضابط التركيبي لهذه الخالفة هو استعمال حرف الجر مع مجروره ليؤدي معنى الأمر ولكن هل تصلح كل حروف الجر لذلك ؟
وهل هناك شروط محددة للمجرور ؟

لقد استقر لدى النحاة أن استخدام حروف الجر هذا الاستخدام مقصور على السماع وإن كان آخرون كالكسائى أجاز استعمال جميع الحروف قياساً على ما سمع وقيل إنه أجاز ذلك في الحروف التي قد تفرد ولم يجزه في الحروف المتصلة كاللام والباء .[٢١]

وما ورد عنهم مسموعا حرفان هما : [إلى ، على] متصلين بكاف الخطاب وما يتصرف منها على الأرجح من أقوالهم .

والوصف التركيبي لاستعمال خالفة الفعل " على " مراداً بها الأمر هو اتصالها بكاف الخطاب وما يتصرف منها [عليكَ – عليكِ – عليكما – عليكم – عليكن] ويأتي بعدها اسم منصوب أعربه النحاة مفعولا به لخالفة الفعل نفسها ففي الآية " عليكم أنفسكم " جاءت خالفة الفعل " على " متصلة بكاف الخطاب في صورة الجمع تلاها الاسم المنصوب " أنفسكم " وفي الحديث الشريف " عليك المرأة " جاءت خالفة الفعل " على " متصلة بكاف الخطاب في صورة المفرد تلاها الاسم المنصوب " المرأة " وكذلك في قول الشاعر " عليك سعداً " .

ولا نوافق أحد الدارسين الذي ذهب إلى أن استعمال " عليك " وبعده اسم منصوب قليل في كلام العرب فقد بين أن الغالب في الاستعمالات النثرية المنقولة عن العرب استعمالها متلوه بحرف الجر الباء جارة لما هو في منزلة المفعول به ويرجع عدم موافقتنا له إلى أنه لم يقدم لنا إحصاءات دقيقة تثبت صحة ما ذهب إليه .(٢٢)

وذهب د/ خليل أحمد عمايره إلى أن مثل هذه التراكيب محولة عن جملة اسمية معللاً ذلك بأن الاسم المنصوب يجوز رفعه وتكون الجملة خبرية مكونة من خبر مقدم هو متعلق الجار والمجرور والاسم المرفوع مبتدأ مؤخر ثم ذكر أنه لما كان المتكلم لا يريد الإخبار بل أراد معنى هو من القوة في الحث على أمر معين ليس من اليسير التعبير عنه بغير مثل هذه الجمل فإنه يغير حركة المسند إليه من الضمة إلى الفتحة ليعبر عن هذا المعنى ، فالفتحة تعبر هنا عن معنى وليست أثراً " لعامل محذوف سدت مسده التي هي بمعناه " . (٢٣)

وبذلك يكون أنكر على النحاة قولهم بأن نصب الاسم هنا أثر لعامل محذوف سد مسده اسم الفعل الذي معناه (افعل) وهذا الرأي مجاوز للحقيقة لأن النحاة قد ذهبوا إلى أن النصب هنا ليس أثراً لهذا العامل وإنما هو منصوب باسم الفعل نفسه وليس بالفعل المحذوف .

وأيضا ماذا يقول في الشواهد التي جاء فيها الاسم مرفوعا وفيها قوة على الحث مثل " وعلى الذين يطيقونه فدية "

وقد ذهب د/ محمود شرف الدين إلى أن التعبير باسم الفعل كان وسطاً بين حالتين :

حالة ذكر الفعل وحالة حذفه .

فالعرب كي تؤدي معنى الفعل لجأت أصلا إلى استعمال أفعال وألحقت بها علامات العدد والنوع ثم حذفت هذه الأفعال اكتفاء بدليل الحال لكنها توسطت بين حالتي الذكر والحذف فكانت في بعض المعاني تستعمل أسماء الأفعال

بمعنى أفعال دون أن تلحق بها علامات العدد والنوع(٢٤) وصور هذه المراحل الثلاثة بهذه الأمثلة :

١- الزم محمداً ← لمن أمر شخصا بأن يلزم شخصا آخر .

٢- محمداً ← حذف الفعل اكتفاء بدليل الحال على دليل المقال .

٣- عليك محمداً ← استعمل اسم الفعل بدلاً من الفعل نفسه .

ولكن هذا الرأي فيه نظر إذ إن كل تعبير من التعبيرات الثلاثة يختلف عن الآخر ، فكل تعبير له مقامه الذي يقال فيه من تداعيات وظروف مقام فالتعبير الأول تعبير هادئ حيث يأمر بإلزام محمد والثاني فيه من السرعة والإغراء مع الإيجاز بحيث لو تأخر المخاطب عن التنفيذ قليلا لم يدركه أما التعبير الثالث ففيه إغراء وتوكيد ومبالغة .

والسؤال هنا إذا كانت خالفة الفعل عملت النصب في الاسم بعدها فأين الفاعل ؟!

ذكر سيبويه " أن الفاعل فى مثل هذه التراكيب ضمير مستتر فقال : " ويدلك علىَ أنك إذا قلت " عليك " فقد أضمرت فاعلاً في النية وإنما الكاف للمخاطبة قولك على زيداً وإنما أدخلت الياء على مثل قولك للمأمور : أولني زيداً فلو قلت : أنت نفسك لم يكن إلا رفعا ولو قال : أنا نفسي لم يكن إلا جراً ألا ترى أن الياء والكاف إنما جاءتا لتفصلا بين المأمور والآمر في المخاطبة وإذا قال : " عليك زيداً " فكأنه قال له : ائت زيداً إلا ترى أن للمأمور اسمين : اسماً للمخاطبة مجروراً واسمه الفاعل المضمر في النية كما كان له اسم مضمر في النية حيث قلت : على فإذا قلت عليك فله اسمان : مجرور ومرفوع ولا يحسن أن تقول عليك وأخيك كما لا يحسن أن تقول : هلم لك وأخيك " (٢٥)

ويكون هذا الضمير مناسبا للأمر الذي تقوم الخالفة مقامه فمثلاً عندما تقول : عليك زيداً فتقدير الفاعل هو " أنت " و " عليكم أنفسكم " أي " أنتم " و " على زيداً " أي " أنا " فعليه بالصوم أي " هو " .

ولا يجوز أن يكون الفاعل هو الضمير المتصل بحرف الجر " على " لأن خالفة الفعل " عليك " هى صيغة مسكوكة مكونة من حرف الجر متصل بالضمير فهي خالفة فعل منقولة عن الجار والمجرور وليس عن الجار فقط خلافاً لمن قال : " إن الجار فقط هو اسم الفعل وان فاعله مستتر فيه والكاف كلمة مستقلة وقولهم منقول عن جار ومجرور فيه تسامح ولم نجعل الكاف مجرورة بإضافته بعد النقل لأن اسم الفعل لا يعمل الجر ولا يضاف " (٢٦)

النمط الثاني :

يتركب هذا النمط من خالفة الفعل " على " وصورها المختلفة [عليكم – عليكَ – عليكِ – عليكما – عليكن] يليها جار ومجرور كما في الشواهد : فعليكم بالسكينة – عليك بالصعيد – عليك بقريش – عليكم بآدم – عليك بالقصد .

وخالفة الفعل هنا تعدت إلى المفعول بحرف الجر " الباء " حيث دلت على معنى الفعل اللازم وصرح الرضى بأن الباء زائدة لأنها تزاد كثيراً فى مفعول اسم الفعل لضعف عمله .(٢٧)

النمط الثالث :

يتركب هذا النمط من خالفة الفعل " عليكم " يليها مصدر مؤول مكون من أن المصدرية والفعل المضارع ويمثله قوله تعالى :

﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ (الأنعام ١٥١)

ولنا وقفة مع هذه الآية فيلاحظ في معظم المصاحف فيما أعلم ما عدا مصحف الجماهيرية الليبية أن علامة الوقف على كلمة " عليكم " وهذا خطأ أوقع المفسرين في إشكال كبير فذهب بعضهم يؤول والآخر يُقدر ولو دققوا النظر وعلموا أن الوقف على كلمة " ربكم " لا تضح المعنى وذهب الإشكال ، وهذه بعض أقوالهم :

قال الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى " أتل ما حرم ربكم عليكم " أي أقص عليكم وأخبركم بما حرم ربكم عليكم حقاً لا تخرصاً ، ﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ

﴿ شَيْـًٔا ﴾ وكأن في الكلام محذوفاً دل عليه السياق تقديره وأوصاكم ﴿ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ ﴾ " ولهذا قال آخر الآية ﴿ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾ (٢٨) فقدر محذوفا وهو " أوصاكم " غير متيقن من ذلك باستخدام كلمة كأن ، وقال ابن عباس : ألا تشركوا به شيئا " قال : أوله أن لا تشركوا به من الأوثان (٢٩) حيث قدر اسماً محذوفاً .

وذهب الألوسي إلى أن (عليكم) متعلق بـ " حرم " وجوز أن يتعلق بـ " أتل " ورجح الأول بأنه أنسب بمقام الاعتناء بإيجاب الانتهاء عن المحرمات المذكورة .(٣٠)

واستبعد أبو حيان أن تكون " عليكم " اسم فعل بمعنى الزموا فقال : وهذا بعيد لتفكيك الكلام عن ظاهرة .(٣١)

وضعفه السمين الحلبي فقال : وهذا ضعيف لتفكيك التركيب عن ظاهرة ولأنه لا يتبادر إلى الذهن .

وهؤلاء الذين نظروا إلى التركيب وظاهر الكلام أفسدوا المعنى المراد فلو لم يكن " عليكم " خالفة فعل بمعنى الزموا لأصبح المعنى أن ما حرمه ربكم عليكم هو عدم الشرك والإحسان للوالدين وهذا ضد المعنى المراد ويحوج المفسر إلى التأويل أو التقدير أما إذا كان " عليكم " خالفة فعل بمعنى الزموا استقام المعنى ليكون : الزموا عدم الشرك ، والإحسان للوالدين وهذا ما تنبه إليه بعض المفسرين أمثال العكبدي حيث قال : " ألا تشركوا " منصوبة على الإغراء والعامل فيها " عليكم " والوقف على ما قبل " عليكم " أي : الزموا ترك الشرك .(٣٣)

وقال ابن الانبارى : " ويجوز أن نقف على قوله " ربكم " ثم تبتدئ وتقرأ " عليكم ألا تشركوا " أي : عليكم ترك الإشراك فيكون " ألا تشركوا " في موضع نصب على الإغراء بـ "عليكم"(٣٤)

وقال الصبان في تحليل هذه الآية : الوقف على قوله " ربكم " والذي أحوج القائل إلى ذلك إشكال ظاهر الآية لأن " أن " إن جعلت مصدرية بدلاً من ما أو من العائد المحذوف ورد أن المحرم الإشراك لا نفيه وأن الأوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على " لا تشركوا " وفيه عطف الطلب على الخبر وجعل المأمور به محرما فيحتاج إلى تكلفات مثل : جعل لا زائدة وعطف الأوامر على المحرم باعتبار حرمة أضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب ، وإن جعلت " أن " مفسرة على أن " لا " ناهية أشكل عطف الأوامر المذكورة على النهي لأنها لا تصلح بيانا للمحرم بل الواجب (٣٥) إذن فإن " عليكم " في الآية خالفة فعل بمعنى الزموا والوقف على " ربكم " لذا نوصي بأن تنقل علامة الوقف من كلمة " عليكم " إلى كلمة " ربكم " في المصاحف لمنع الإشكال والالتباس .

النمط الرابع :

ويتركب هذا النمط من خالفة الفعل " عليكم " وقد حذف الاسم الواقعة عليه بعدها كما جاء في الحديث الشريف " عليكم اقتلوها " والتقدير : عليكم الحية اقتلوها وذلك لدلالة الحال والإشارة إليه ، وأيضا للإسراع بكلمة " اقتلوها " لدفع الخطر في أقصر وقت ممكن بحيث لو تأخروا عن قتلها لحدث ما لم يحمد عقباه .

النمط الخامس :

يتركب هذا النمط من خالفة الفعل " عليكم " تقدم عليها الاسم المنصوب كما في قوله تعالى " والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم " (النساء ٢٩)

وهذا التركيب أجازه الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن " عليك وعندك ودونك " في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها كما في الآية .

وقول الشاعر :

يا أيها المائح دلوى دونكما إني رأيت الناس يحمدونكا

ولإجماعهم أن هذه الكلمات قامت مقام الفعل ، والفعل يجوز تقديم معموله عليه فكذلك نائبه ، ومنعه البصريون ؛ لأنها أي هذه الكلمات فرع على الاسم في العمل ، إلا أنها عملت لقيامها مقامه فينبغي ألا تتصرف تصرفه ، كما تقدم أن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول ونصب " كتاب الله " في الآية على المصدر المؤكد .(٣٦)

وذكر سيبويه أنه " يقبح " زيداً عليك ، وزيداً حذرك " لأنه ليس من أمثلة الفعل فقبح أن يجرى ما ليس من الأمثلة مجراها إلا أن تقول : زيداً فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر " عليك " بعد ذلك فليس يقوى هذا قوة الفعل لأنه ليس بفعل ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يفعل(٣٧).

وذكر الفراء " أن ذلك مثل قولك : كتابا من الله عليكم " يريد أنه منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكد لما قبله فإن معنى " حرمت عليكم " " كتب عليكم "

وذكر أن بعض أهل النحو – يقصد الكوفيين – قال : معناه عليكم كتاب الله أي " عليكم " اسم فعل بمعنى الزموا وكتاب الله معموله والأول أشبه بالصواب وقلما يقول العرب : زيداً عليك أو زيداً دونك وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله ففي قول الشاعر : يا أيها المائح دلوى دونكما .

الدلو : رفع كقولك : زيد فاضربوه والعرب تقول : الليل فبادروا وتنصب الدلو بمضمر في الخلفة كأنك قلت : دونك دلوي دونك (٣٨) " وجاء في الهمع : " ولا يتقدم معمولها عليها فلا يجوز أن يقال زيداً عليك ولا زيداً دونك لأنها فرع في العمل عن الفعل فضعفت ولا تضمر ، أي لا تعمل مضمرة بأن تحذف ويبقى معمولها ، وجوز الكسائى أن يتصرف فيها بتقديم معمولها عليها إجراء لها مجرى أصولها وجعل منه قوله تعالى " كتاب الله عليكم " وقول الشاعر : دولي دونكما ، وجوز ابن مالك إعمالها مضمرة وخرج عليه هذا البيت فجعل دلوي مفعولا بدونك مضمراً لدلالة ما بعده عليه (٣٩) والباحث مع

الكسائي في جواز التقديم لأنه كما يقول د / محمد عيد أن هذا الرأي له وجاهته ويقبله ذوق المتحدث باللغة .(٤٠)

النمط السادس :

ويتكون هذا النمط من خالفة الفعل " على " يليها ضمير الغائب " الهاء " لتصير " عليه " يليها اسم مجرور بحرف الجر " الباء " كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم " ومن لم يستطع فعليه بالصوم " و " عليه " خالفة فعل بمعنى " ألزموه " والهاء فيها مفعول به أول والاسم المجرور بالباء الزائدة في محل نصب مفعول به ثان ، خلافا لمن ذكر بأن " هذا النوع من الكلمات لا يستعمل إلا متصلا بضمير الخطاب " الكاف " كما ذكر سيبويه قائلا : " واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول : عليه زيداً " تريد به الأمر كما أردت ذلك في الفعل حيث قلت : ليضرب زيداً ، لأن عليه ليس من الفعل (٤١) وقال ابن عصفور : إن عليه خبر والصوم مبتدأ والباء زائدة " (٤٢)

النمط السابع :

يتكون هذا النمط من خالفة الفعل " على " يليها ضمير الغائب " الهاء " " عليه " يليها مصدر مؤول مكون من أن المصدرية والفعل المضارع أن يطوف وذلك على رأي من وقف على كلمة " جناح " ثم يقرأ " عليه أن يطوف بهما " فتكون " عليه " خالفة فعل بمعنى " ليلزم " ليفيد بذلك وجوب التطوف بالصفا والمروة .

النمط الثامن :

ويتكون هذا النمط من خالفة الفعل " على " يليها ضمير المتكلم " الياء " يليها اسم منصوب بهذه الخالفة كما في على زيداً أي أولنيه حكاه سيبويه حيث قال : وإنما دخلت الياء على مثل قولك للمأمور : أولني زيداً . (٤٣)

وذكر الصبان أن معنى " أولنيه " فيه نظر لأن " أول " متعد لاثنين و " على " لم يتعد إلا لمفعول واحد فكيف يكون هو ومسماه مختلفين فقد يقال إنه مثل " آمين " واستجب فآمين لازم واستجب متعد والظاهر أن " على " اسم لقولك

لألزم أى لفعل مضارع مقرون بلام الأمر فإنه متعد لواحد لأن عليك وعليه اسمان لفعل لازم فكذا الآخر . (٤٤)

ويتضح من خلال الأنماط المختلفة وشواهدها أن " عليك " متعد لمفعول وقد تعدى عليه لمفعولين كما ورد في النمط السادس وعليه فيكون كلام سيبويه صواباً ويصبح " على زيداً " متعد لمفعولين خلافا للصبان . (٤٥)

وهذا ما أكده ابن يعيش قائلا : "وقالوا عليك زيداً أي الزمه وعلى زيداً أي أولنيه فهذه كلها أسماء لما ذكرناه من الدلالة وكلها متعدية ضمير المأمور إلى المفعول كما كانت مسمياتها" (٤٦)

النمط التاسع :

يتكون هذا النمط من خالفة الفعل " على " يليها ضمير المتكلم بالياء لتصير " على " يليها اسم ظاهر مجرور " عبد الله " يليه اسم منصوب بهذه الخالفة كما حكى الأخفش عن عرب فصحاء " على عبد الله زيداً " و " على " جارة لياء المتكلم و " زيداً " مفعول به لخالفة الفعل وقد جر " عبد الله " على أنه بدل من الياء والبعض جعله عطف بيان ومنهم من قرأ " على " دون تشديد وعبد الله مجرور بها . (٤٧)

النمط العاشر :

يتكون هذا النمط من خالفة الفعل " على " يليها اسم مجرور بها يليه اسم مرفوع وهو الملزم به كما في قوله تعالى " وعلى الذين يطيقون فدية " ، " ولله على الناس حج البيت " ومعنى خالفة الفعل " على " هنا : ليلزم .

ثانيا : الدراسة الدلالية

إن جلاء المعنى على المستوى الوظيفي [الصوتي والصرفي والنحوي] وعلى المستوى المعجمي فوق ذلك لا يعطينا إلا " معنى المقال " أو " المعنى الحرفي " كما يسميه النقاد أو " معنى ظاهر النص " كما يسميه الأصوليون وذلك معنى فارغ تماماً من محتواه الاجتماعي والتاريخي منعزل تماما عن كل ما يحيط بالنص من القرائن الحالية التي تشبه ما يسمونه بالمرافعات وهي القرائن ذات الفائدة الكبرى في تحديد المعنى .

والملاحظ لخالفة الفعل أو اسم الفعل كما يسمونه يجد أن العرب قد وضعتها في كلامهم لأغراض يحتاجها المتكلم لا تتوافر في بنية الفعل لذا نجدهم يستعملونها عندما يعدمون تلك الأغراض في بنية " افعل " قد عرف النحاة اسم الفعل بأنه "كل اسم لازم النيابة عن فعل دون تعلق بعامل " (٤٨) ويراد بالنيابة هنا " النيابة عن الفعل فى العمل " كما ذكر الأشموني (٤٩) أما موافقة اسم الفعل لفعله في معناه فإن أريد بذلك المعنى العام لهما فهذا شيء لا يعترض عليه ، أما إن أريد بذلك موافقته له فى معناه تماماً فهذا ما لا نقره ولا نوافق القائلين به . (٥٠)

فخالفة الفعل " عليك " لا تؤدي الدور الدلالي الذي يؤديه الفعل " الزم " فكلا التركيبين مختلف عن الآخر في أداء الدور الدلالي المنوط به ، ولا يفيد ما يفيده الآخر تماماً ، لأنه لو كان الأمر كذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى منها بموضعها ولأنه لم يحدث ذلك فلا شك أن لهذه الألفاظ ظلالاً دلالية لا توجد في أفعالها ، وهذا سر التعبير بها والتحويل إليها ، فالعدول عن هذا الأصل والجنوح إلى التركيب المحول إنما يكون لغرض في هذا اللفظ لا تجده في الأصل وقد نص معظم النحاة على ذلك [أى على وجود علاقة دلالية عامة بين اسم الفعل وفعله إلى جانب تميز اسم الفعل بمعان إضافية لا توجد في الفعل] فيذكر ابن يعيش " أن من الأمور التي توجد في اسم الفعل ولا تكون في الفعل نفسه

الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى منها بموضوعها . (٥١)

ولا يتعدى كلام ابن الخشاب هذا الإطار " فألفاظ الأفعال عنده دوال على المعاني التي وضعت لها وهذه . يقصد أسماء الأفعال – دوال على تلك الألفاظ فهي أسماء لألفاظ ألا ترى أن لفظ بَعُدَ دال على المعنى الذي تحته وهو خلاف القرب وقولك " هيهات " اسم للفظ " بَعُدَ " أي دال عليه وفيه مع ذلك زيادة هي المبالغة والاختصار ، أما المبالغة فلأنه يدل على شدة البعد وأما الاختصار فلأنه لا تلحقه علامات لغير الواحد (٥٢) وتختم تلك الأقوال بهذه المقولة لابن جنى فبعد أن بين الفروق الدلالية بين اسم الفعل وفعله يقول : " فلما اجتمع في تسمية هذه الأفعال ما ذكرنا من الاتساع ومن الإيجاز ومن المبالغة عدلوا إليها بما ذكرنا من حالها " (٥٣)

نحن إذن بإزاء نوع من الألفاظ آثرت اللغة استخدامه لما يحمل من معان لا توجد في أمثالها ، فإذا كان الفعل يدل على الطلب المجرد أو البسيط فإن هذه ألفاظ تعبر عن طلب بنوع من المبالغة والتأكيد لذا جعلها د/ تمام حسان من الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالى ما والإفصاح عنه (٥٤) لذا ما كان يمكن للمتحدث أن يعبر عما تجيش به نفسه بنوع من الأمر الهادئ المجرد الذي يقال بـ " افعل " بل مال إلى أن يسوق ألفاظه بصورة موجزة يتكثف فيها المعنى المراد توصيله ، ويذكر د/ محمود شرف الدين " أن الإيجاز هنا حاصل من حذف الفعل ويعد هذا من عبقرية اللغة ، فإن الزيادة في المعنى والمبالغة فيه وأداءه بصورة انفعالية تأثيرية يقابله اختصار في اللفظ واجتزاء فيه " (٥٥)

ولخالفة الفعل " على " دلالات كثيرة تختلف باختلاف السياق بنوعيه [المقالي والمقامي] التي قيلت فيه ففي أمثلة النمط الأول وردت خالفة الفعل " على " بالمعاني الآتية :

عليكم أنفسكم : احفظوا أنفسكم .

عليك المرأة : الزم المرأة وانظر في أمرها .

عليك سعداً : الزم ورافق .

عليك زيداً : ائت زيداً .

وفي شواهد النمط الثاني وردت المعاني الآتية :

فعليكم بالسكينة : التزموا السكينة .

عليك بالصعيد : تيمم بالصعيد .

اللهم عليك بقريش : دلت على الدعاء أي اهلكهم .

عليك بالنبل : أي اضربوهم .

عليك بآدم : تمسكوا به .

عليك بالقصد : تمسك به .

وجاءت في النمط الثالث بمعنى " الزموا " .

ووردت في باقي الأنماط بالمعاني الآتية :

وعليكم اقتلوها : احذر الحية دلت على التحذير .

كتاب الله عليكم : الزموا كتاب الله .

فعليه بالصوم : ألزموه .

على زيداً : أولنيه .

وعلى الذين يطيقونه فدية : ليلزم .

ومن ثم فإنه يتضح لنا تعدد دلالات خالفة الفعل " على " وفق السياق التي قيلت فيه ، فجاءت للأمر تارة وجاءت للمضارع تارة أخرى ، وجاءت متعدية تارة وجاءت لازمة تارة أخرى وجاءت للأمر الحقيقي تارة وجاءت للدعاء وجاءت للإغراء وجاءت للتحذير مما يدلنا على أن السياق بنوعيه هو الذي يحدد معنى اللفظ ودلالته .

نتائج البحث :

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي :

١- تنوع الضمير المتصل بخالفة الفعل " على " بين الكاف والهاء والياء خلافاً لمن أوجب الاتصال بالكاف فقط فضلا عن دخولها على الاسم الظاهر .

٢- تنوع خالفة الفعل " على " من حيث التعدي واللزوم فقد وردت متعدية وقد وردت لازمة وذلك حسب ما تفيد من معنى فإذا أفادت معنى الفعل المتعدي نصبت الاسم الواقع بعدها وإذا أفادت معنى الفعل اللازم تعدت بحرف الجر " الباء " .

٣- تعدد دلالات خالفة الفعل " على " وفقا لسياق الموقف التي قيلت فيه فقد جاءت بمعنى : الزم ، احفظ ، استمسك والتزم وجاءت للدعاء وللتحذير إلى غير ذلك من المعاني كما رأينا .

٤- تنوع خالفة الفعل " على " من حيث النوع فقد دلت على الأمر ودلت أيضا على المضارع خلافا لمن عدها اسم فعل أمر فقط فقد جاءت للمضارع كما في " على زيداً " أي : ألزم زيداً ، و " على الكفاح " أي استمسك بالكفاح .

٥- يجوز تقديم معمولها عليها كما في " كتاب الله عليكم " خلافاً لمن منع ذلك .

التوصيات

١- من خلال تحليل قوله تعالى " قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا " اتضح لنا أن " عليكم " خالفة فعل بمعنى " الزموا " لذا فلا يصح الوقف عليها كما هو ثابت في المصحف فهي مكتوبة هكذا ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ فعلامة الوقف (صلى) بعد كلمة " عليكم " وذلك يفسد المعنى كما ذكرنا ويؤدي إلى التأويل والتقدير .

لذا فإننا نوصي بنقل علامة الوقف (صلى) من " عليكم " إلى كلمة " ربكم " هكذا ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ ليستقيم المعنى ويتضح .

٢- نوصي الباحثين بضرورة دراسة تراثنا العربي دراسة متكاملة الجوانب لتشمل السياق المقالي والسياق المقامي عندئذ يخرجون بنتائج عظيمة ومبهرة .

هوامش البحث :

١- للمزيد ينظر : شرح المفصل ٢٥/٤ ، الهمع ١٠٥/٢ ، حاشية الصبان ٢٨٨/٣
٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٣١١/١
٣- حول ذلك ينظر : حاشية الصبان ٢٨٧/٣
٤- شرح المفصل ٢٥/٤
٥- النحو الوافي ١٤٣/٤
٦- اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٣
٧- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢٢٢/٦ ، ٢٢٣
٨- ديوان حسان بن ثابت ص ٣٢٩
٩- الكتاب ٢٥٠/١
١٠- فتح الباري ٥٣٣/١
١١- نفسه ١٣٧/٣ ، ١٣٨ ، ١٤٢
١٢- نفسه ١٧٣/١ ، ٧٠٧
١٣- نفسه ١٠٧/٦
١٤- نفسه ٧٤٢/٨
١٥- شرح ديوان الحماسة ٧١٠/١
١٦- فتح الباري ٥٥٤/٨
١٧- نفسه ١٤٢/٤ ، ٨/٩ ، ١٤
١٨- النحو الوافي ١٤٧/٤
١٩- الكتاب ٢٥٠/١
٢٠- الهمع ١٠٦/٢
٢١- حول ذلك ينظر :
- معاني القرآن للفراء ٣٢٣/١
- الهمع ١٠٦/٢
٢٢- حول ذلك ينظر :
- أسماء الأفعال والأصوات في اللغة العربية ص ١٣٥

٢٣- في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٦٦
٢٤- حول ذلك ينظر : الفعليات ص ٣٤
٢٥- الكتاب ١/٢٥٠
٢٦- حول ذلك ينظر : حاشية الخضري ٢/٩٠
٢٧- حول ذلك ينظر : حاشية الصبان ٣/٢٩٦
حاشية الخضري ٢/٩٠
٢٨- تفسير ابن كثير ٣/٢١٣
٢٩- تنوير المقباس ص ٩٧
٣٠- روح المعاني المجلد الرابع ص ٤٠٣
٣١- البحر المحيط ٤/٦٨٦
٣٢- الدر المصون ٣/٢١٥
٣٣- التبيان في إعراب القرآن للعبكرى ١/٥٤٨
٣٤- البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٤٩
٣٥- حول ذلك ينظر : حاشية الصبان ٣/٢٩٦
٣٦- حول ذلك ينظر : ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي ص ٣٤
٣٧- الكتاب ١/٢٥٢
٣٨- معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠
٣٩- الهمع ٢/١٠٥
٤٠- النحو المصفى د/ محمد عيد ص ٦٤٦
٤١- الكتاب ١/٢٥٢
٤٢- الهمع ٢/١٠٦
٤٣- الكتاب ١/٢٥٠
٤٤- حاشية الصبان ٣/٢٩٧
٤٥- حاشية الصبان ٣/٢٩٧
٤٦- شرح المفصل ٤/٣٠

٤٧- حاشية الصبان ٢٩٨/٣

٤٨- شرح عمد الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ص ٧٣٦

٤٩- شرح الاشموني على الألفية ١٩٤/٣

٥٠- حول ذلك ينظر : اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم د/ سيد محمد عبد المقصود ص ٢٣٥

٥١- شرح المفصل ٢٥/٤

٥٢- المرتجل ابن الخشاب ص ٢٤٨ وانظر الفعليات ص ٣١

٥٣- الخصائص ابن جنى ٤٦/٣

٥٤- اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٣

٥٥- الفعليات ص ٣٥

مصادر ومراجع البحث :

القرآن الكريم

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة .
تأليف : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجى الزبيدي ٨٠٢ هـ .
تحقيق د/ طارق الجنابي – عالم الكتب مكتبة النهضة العربية بيروت – ط ١ – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

٢- اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم
تأليف د/ السيد محمد عبد المقصود – القاهرة مطبعة الأمانة – ١٩٨٦م .

٣- أسماء الأفعال والأصوات في اللغة العربية .
د/ محمد عبد الله جبر – دار المعارف – القاهرة – ١٩٨٠ .

٤- البحر المحيط لأبي حيان الغرناطي النحو ت ٧٤٥هـ – دار الفكر – بيروت – ط٢ – ١٩٨٣م .

٥- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد السيوطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – ط١ دار الفكر بيروت – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

٦- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري .

تحقيق / طه عبد الحميد طه الهيئة العامة المصرية للكتاب – ١٩٨٠م
٧- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري
تحقيق / علي محمد البجادي – مكتبة عيسى البابي الحلبي – القاهرة
٨- تفسير القرآن العظيم
للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير ٧٧٤هـ
تحقيق / محمد ناصر الدين الألباني مكتبة الصفا – القاهرة ط١ – ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م
٩- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس
لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز أبادي – دار الفكر – بيروت
١٠- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك للشيخ / محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري – مطبعة مصطفى البابي الحلبي – الطبعة الأخيرة – ١٩٤٠م .
١١- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي ١٢٠٦هـ
ضبطه وخرج شواهده : إبراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت ط١ – ١٤١٧هـ ١٩٩٧م
١٢- الخصائص
لأبى الفتح عثمان بن جني – تحقيق محمد علي النجار – الهيئة العامة المصرية للكتاب – ط٣ ١٩٨٦م .
١٣- الدر المصون للسمين الحلبي
تحقيق الشيخ / علي محمد معوض وآخر
قدم له / د. أحمد محمد صبره ، دار الكتب العلمية – بيروت ط١ – ١٩٩٤م
١٤- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني
تأليف : أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي
تحقيق د/ السيد محمد السيد ، د/ سيد إبراهيم عمران
١٥- شرح الاشمونى على ألفية ابن مالك

تحقيق/ محمد محى الدين عبد الحميد – دار الكتاب العربى – بيروت
١٦- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك
تحقيق عبد الرحمن الدوري – بغداد – العاني ١٩٧٧م
١٧- شرح المفصل – لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش – مكتبة المتبني – القاهرة – دت
١٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري – للإمام ابن حجر العسقلاني
تحقيق الشيخ / محب الدين الخطيب – دار الريان للتراث – القاهرة
١٩- الفعليات
د/ محمود شرف الدين – القاهرة – دار مرجان – ١٩٨٠م
٢٠- في نحو اللغة وتراكيبها – د/ خليل أحمد عمايرة
٢١- الكتاب – لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)
تحقيق / عبد السلام هارون – الخانجي – القاهري ١٩٨٨م .
٢٢- اللغة العربية معناها ومبناها
د/ تمام حسان – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٨٣م
٢٣- المرتجل – لابن الخشاب أبو محمد عبد الله بن احمد
دار الترقي – دمشق – ١٩٨٢م – تحقيق / علي حيدر
٢٤- معاني القرآن – لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء
تحقيق د/ محمد علي النجار وآخر – عالم الكتب – بيروت
٢٥- النحو المصفي – د/ محمد عيد – مكتبة الشباب – القاهرة ١٩٨٥م
٢٦- النحو الوافي – عباس حسن – دار المعارف بمصر – ط٣ – ١٩٧٤م
٢٧- همع العوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية – لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٩١١هـ – عني بتصحيحه السيد / محمد بدر النعساني – مكتبة السعادة – القاهرة – ط١ – ١٣٢٧هـ .